

Distr.: General  
12 July 2021  
Arabic  
Original: English

# المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة



الدورة العادية الثانية لعام 2021

14-15 أيلول/سبتمبر 2021

البند 2 من جدول الأعمال المؤقت

الخطة الاستراتيجية

## هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)

الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025

موجز

تهدف الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025 إلى توجيه عمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة في السنوات الأربع المقبلة، من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول الموعد النهائي المحدد في عام 2030. وتوضح الكيفية التي ستستفيد بها هيئة الأمم المتحدة للمرأة من ولايتها الثلاثية الفريدة، التي تشمل الدعم المعياري والتنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة والأنشطة التنفيذية، في حشد جهود عاجلة ومستمرة لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات ودعم تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

وفي الوقت الذي فاقمت فيه جائحة كوفيد-19 جميع جوانب عدم المساواة بين الجنسين، يلزم اتخاذ إجراءات جريئة، وزيادة التمويل لإعادة البناء على نحو أفضل وعلى قدم المساواة، وتلبية احتياجات جميع النساء والفتيات، وعدم ترك أحد خلف الركب.

وتبني الخطة الاستراتيجية على عملية تشاورية مكثفة، وتستند إلى تحليل التقدم المحرز والتحديات المستمرة، بما في ذلك التوصيات المنبثقة عن استعراض وتقييم تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد مرور خمسة وعشرين عاماً على اعتماده، وكذلك الدروس المستفادة من العقد الأول لهيئة الأمم المتحدة للمرأة.



الرجاء إعادة استعمال الورق

100821 050821 21-09589 (A)



وبالنظر إلى الطبيعة المترابطة للتحديات العالمية، ستركز هيئة الأمم المتحدة للمرأة على النهج المتكاملة من أجل معالجة الأسباب الجذرية لعدم المساواة وإحداث تغييرات عامة أوسع نطاقاً في مجالات تركيزها المواضيعية وهي: الحوكمة والمشاركة في الحياة العامة؛ والتمكين الاقتصادي؛ وإنهاء العنف ضد النساء والفتيات؛ والمرأة والسلام والأمن، والعمل الإنساني، والحد من مخاطر الكوارث.

ودعماً لهذه الرؤية، ستواصل هيئة الأمم المتحدة للمرأة تحولها المؤسسي من أجل تعزيز الفعالية والكفاءة التنظيميتين، وذلك بزيادة صقل نموذج أعمالها وطرائق تنفيذها وهيكلها التنظيمي من أجل إعداد الهيئة لتحقيق نتائج على نطاق واسع، كشريك رئيسي في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية المعاد تنظيمها.

## أولا - لمحة عامة

1 - تهدف الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025، التي وُضعت في خضم جائحة عالمية، إلى توجيه عمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة في السنوات الأربع المقبلة، من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول الموعد النهائي المحدد في عام 2030. وفي الفروع التالية، نستعرض التقدم العالمي والتحديات المستمرة في مجال تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ونعرض الاستراتيجية الطموحة التي تنتهجها هيئة الأمم المتحدة للمرأة لإحداث تغيير تحويلي واضح.

2 - وبينما كان التقدم العالمي في مجال المساواة بين الجنسين بعيدا بالفعل عن المسار الصحيح، فاقمت جائحة كوفيد-19 جميع جوانب عدم المساواة وتسببت في تراجع المكاسب التي تحققت بشق الأنفس. وفي أعقاب هذه الجائحة، تتاح للبلدان فرصة إعادة البناء على نحو أفضل وعلى قدم المساواة من خلال تعميم المساواة بين الجنسين في جميع الجهود الرامية إلى إعادة بناء المجتمعات والاقتصادات، وتلبية احتياجات جميع النساء والفتيات، وعدم ترك أحد خلف الركب. وسيطلب ذلك إرادة سياسية لا تتزعزع، وزيادة التمويل، والتركيز على الإجراءات الجريئة التي يمكن أن تسرع وتيرة التغيير، الذي تعتره هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن تبادر إلى النهوض به في إطار الخطة الاستراتيجية.

3 - وما زالت الولاية الثلاثية المنوطة بهيئة الأمم المتحدة للمرأة، إلى جانب شبكتها العالمية وخبرتها العميقة في مجال السياسات والبرمجة، تمنح الهيئة قدرة فريدة على القيام بما يلي: '1' دعم الدول الأعضاء لتعزيز القواعد والمعايير العالمية للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في مجالات مواضيعية أخرى؛ '2' وتعزيز التنسيق والاتساق عبر منظومة الأمم المتحدة لتعزيز المساءلة والنتائج في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ '3' والاضطلاع بأنشطة تنفيذية لدعم الدول الأعضاء، بناء على طلبها، في تحويل القواعد والمعايير العالمية إلى تشريعات وسياسات واستراتيجيات على الصعيدين الإقليمي والقطري. وهذا يتيح لهيئة الأمم المتحدة للمرأة الربط بين الجهات الفاعلة العالمية والوطنية والمحلية لتهيئة بيئة تمكينية لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في جميع أنحاء العالم.

4 - وتهدف الخطة الاستراتيجية، بوصفها رؤية شاملة، إلى تحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين جميع النساء والفتيات، وكفالة تمتعهن الكامل بما لهن من حقوق الإنسان. وتستند الخطة الاستراتيجية إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وإعلان ومنهاج عمل بيجين، وقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن المرأة والسلام والأمن<sup>(1)</sup>، وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وغير ذلك من الوثائق الختامية الحكومية الدولية ذات الصلة، من قبيل قرارات الجمعية العامة والاستنتاجات المتفق عليها للجنة وضع المرأة. وتسهم الخطة في تنفيذ خطة عام 2030 على نحو يراعي المنظور الجنساني، فضلا عن الالتزامات بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة التي تم التعهد بها في صكوك وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة الأخرى.

5 - وفي عملية استعراض تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد مرور 25 سنة على اعتماده، دعت الدول الأعضاء جميع الجهات الفاعلة إلى معالجة الحواجز الهيكلية والممارسات التمييزية الكامنة التي تعوق إحراز التقدم في مجال المساواة بين الجنسين. واستجابة لهذه الدعوة، ونظرا للطبيعة المترابطة للتحديات

(1) تتضمن قرارات مجلس الأمن 1325 (2000)؛ و 1820 (2009)؛ و 1888 (2009)؛ و 1889 (2010)؛ و 1960 (2011)؛ و 2106 (2013)؛ و 2122 (2013)؛ و 2242 (2015)؛ و 2467 (2019)؛ و 2493 (2019).

العالمية، ستركز هيئة الأمم المتحدة للمرأة على النهج المتكاملة من أجل معالجة الأسباب الجذرية لعدم المساواة وإحداث تغييرات عامة على نطاق أوسع، بما في ذلك من خلال دعم ما يلي:

- تعزيز الأطر المعيارية العالمية، والقوانين والسياسات والمؤسسات التي تراعي المنظور الجنساني؛
- تمويل المساواة بين الجنسين؛
- المعايير الاجتماعية الإيجابية، بما في ذلك من خلال إشراك الرجال والفتيات؛
- المساواة في حصول المرأة على الخدمات والسلع والموارد؛
- إسماع صوت المرأة والنهوض بقيادتها وفعاليتها؛
- إنتاج وتحليل واستخدام الإحصاءات الجنسانية والبيانات المصنفة حسب نوع الجنس والمعارف؛
- التنسيق على نطاق المنظومة من أجل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

6 - وستتهض هيئة الأمم المتحدة للمرأة بهذه النتائج العامة في مجالات التأثير المواضيعية الأربعة المقررة، وهي: '1' الحوكمة والمشاركة في الحياة العامة؛ '2' والتمكين الاقتصادي للمرأة؛ '3' وإنهاء العنف ضد النساء والفتيات؛ '4' والمرأة، والسلام والأمن، والعمل الإنساني، والحد من مخاطر الكوارث.

7 - ويكمن السبيل الوحيد لتحقيق نتائج تحويلية في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في العمل مع الشركاء ومن خلالهم، وضمان دعم الالتزامات بالتمويل المستدام وبآليات المساءلة. وفي هذا السياق، يشكل تعميق الشراكات وتوسيع نطاقها والتأثير على أعمال الجهات الفاعلة الأخرى وتمويلها حجر الزاوية في الخطة الاستراتيجية.

8 - وهيئة الأمم المتحدة للمرأة في وضع جيد يسمح لها بدعم الدول الأعضاء وتعبئة مجموعة واسعة من الشركاء لإحداث تغييرات دائمة وتحويلية لصالح جميع النساء والفتيات. ومن بين الشركاء الرئيسيين منظومة الأمم المتحدة، ومنظمات المرأة والشباب، والقطاع الخاص، والمؤسسات المالية الدولية، ومنظمات البحوث، ووسائل الإعلام، والرجال والفتيات، وغيرهم من أصحاب المصلحة.

## ثانياً - السياق العالمي لعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة

9 - يظل إعلان ومنهاج عمل بيجين، بعد مرور ستة وعشرين عاماً على اعتماده، إطاراً تحويلياً لتحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين جميع النساء والفتيات، وكفالة تمتعهن الكامل بما لهن من حقوق الإنسان. وفي حين أحرز تقدم هام في بعض المجالات، فإن الحواجز الهيكلية المستمرة تحول دون تحقيق المساواة بين الجنسين على نحو كامل. وأحرزت أقل قدر من التقدم النساء والفتيات اللاتي يعانين من أشكال متعددة من التمييز، بما في ذلك التمييز على أساس السن والانتماء الطبقي والإعاقة والعرق والانتماء الإثني والميل الجنسي والهوية الجنسية أو الوضع من حيث الهجرة<sup>(2)</sup>.

(2) استعراض وتقييم تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة: تقرير الأمين العام (E/CN.6/2020/3).

- 10 - وتشمل مجالات الإنجاز البارزة زيادة المساواة بين الجنسين في مجالي التعليم والصحة: فاليوم حقق عدد أكبر من البلدان التكافؤ بين الجنسين في مجال التعليم، ويموت عدد أقل من النساء أثناء الولادة<sup>(3)</sup>. وبالإضافة إلى ذلك، تم تعزيز القوانين بشكل كبير: فعلى مدى العقد الماضي، دعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة إجراء أكثر من 700 إصلاح قانوني في 89 بلدا، وإصلاحات دستورية في 25 بلدا. وازداد نطاق الحماية الاجتماعية في العديد من البلدان، حتى وإن كان 25,6 في المائة فقط من النساء على الصعيد العالمي (و 34,3 في المائة من الرجال) يتمتعون اليوم بتغطية شاملة بالحماية الاجتماعية القانونية<sup>(4)</sup>.
- 11 - وفي مناطق متعددة جدا، كان التقدم بطيئا. ويشارك أقل من ثلثي النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 25 و 54 سنة في القوة العاملة، مقارنة بأكثر من 90 في المائة من الرجال من نفس العمر، وهذه الأرقام لم تتحسن منذ 30 عاما. وتقوم النساء بثلاثة أضعاف ما يقوم به الرجال من أعمال الرعاية والعمل المنزلي غير المدفوعة الأجر، مما يضر بصحتهن واستقلالهن وآفاقهن الاقتصادية<sup>(5)</sup>. ونتيجة لذلك، فإن احتمالات أن تعيش النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 25 و 34 سنة في فقر لا تزال أكبر بكثير مقارنة بالرجال في نفس الفئة العمرية، وذلك على الرغم من انخفاض معدلات الفقر المدقع في العقود الأخيرة<sup>(6)</sup>.
- 12 - وعلى الرغم من التقدم المحرز في مجال التعليم، لا سيما في المرحلة الابتدائية، فإن 30 في المائة من الشابات (و 13 في المائة من الشبان) خارج دائرة العمالة أو التعليم أو التدريب<sup>(7)</sup>. وفي حين أصبحت التكنولوجيات الرقمية وسيلة متزايدة الأهمية للناس للحصول على التعليم والوظائف والخدمات العالية الجودة، يستخدم الإنترنت أقل من نصف (48 في المائة) سكان العالم من الإناث، مقارنة بنسبة 55 في المائة من الرجال<sup>(8)</sup>.
- 13 - وعلى الصعيد العالمي، زادت نسبة النساء في البرلمان بأكثر من الضعف منذ عام 1995، ولكن النساء ما زلن يشغلن ربع جميع المقاعد فقط<sup>(9)</sup>. وعلى أعلى مستوى، في عام 2021، لم يكن هناك سوى 24 بلدا لديه رئيسة دولة أو حكومة، وخمس وزراء العالم فقط من النساء<sup>(10)</sup>.

(3) المرجع نفسه.

(4) International Labour Organization (ILO), World Social Protection Report 2020–22: Social protection at the crossroads: Making a decisive turn for a better future (Geneva, 2021) (منظمة العمل الدولية، التقرير العالمي للحماية الاجتماعية للفترة 2020–2022: الحماية الاجتماعية عند مفترق الطرق: اتخاذ منعطف حاسم نحو مستقبل أفضل (جنيف، 2021)).

(5) E/CN.6/2020/3

(6) UN Women, Progress of the World's Women: Families in a Changing World (New York, 2019) (هيئة الأمم المتحدة للمرأة، تقدم النساء في العالم: الأسر في عالم متغير (نيويورك، 2019)).

(7) E/CN.6/2020/3

(8) International Telecommunications Union, Measuring digital development: Facts and Figures 2020 (Geneva, 2020).

(9) E/CN.6/2020/3

(10) بيانات رؤساء الدول والحكومات، في 1 تموز/يوليه 2021، كما جمعتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة. ولم يُدرج سوى رؤساء الدول المنتخبون. وبيانات الوزراء، في 1 كانون الثاني/يناير 2021، والاتحاد البرلماني الدولي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة. 2021. خريطة "النساء في السياسة: 2021". جنيف: الاتحاد البرلماني الدولي.

14 - ولا تزال المرأة لا تتمتع بكامل نطاق الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية الخاصة بها. فعلى سبيل المثال، على الرغم من انخفاض معدلات الخصوبة في معظم المناطق، لم تكن 190 مليون امرأة في سن الإنجاب (15-49 عاماً) يرغبن في تجنب الحمل يستخدمن أي وسيلة لمنع الحمل في عام 2019<sup>(11)</sup>.

15 - ورغم أن بلدانا عديدة سنتت قوانين لمكافحة العنف ضد المرأة، فإن ضعف الإنفاذ والمعايير الاجتماعية التمييزية لا يزالان يمثلان مشكلتين كبيرتين. وقد تعرض نحو 245 مليون امرأة وفتاة في سن 15 سنة فما فوق (10 في المائة) للعنف الجنسي أو البدني على يد عشير في العام الماضي وحده<sup>(12)</sup>. وتشمل أشكال العنف الأخرى قتل الإناث، والممارسات الضارة، والتحرش الجنسي في الأماكن العامة، والعنف على الإنترنت من قبيل التمرر السيبراني والمطاردة السيبرانية، والعنف ضد النساء العاملات في ميدان السياسة والمدافعات/المدافعين عن حقوق الإنسان للمرأة، مما يمنع المرأة من التمتع بحقوق الإنسان الكاملة.

16 - ومنذ عام 1995، حدثت تحولات أساسية في المشهد العالمي للمساواة بين الجنسين، وقد أدى العديد منها إلى إقامة حواجز إضافية أمام التقدم. ويشكل تزايد التفاوتات والإقصاء الاقتصادي عرضاً من أعراض نماذج التنمية التي لا يتم فيها تقاسم المكاسب على نحو منصف. فالنزاعات وحالات الطوارئ الإنسانية تطول أكثر فأكثر، وتكون لها عواقب مدمرة على المدنيين. ويتسارع التدهور البيئي وفقدان التنوع البيولوجي وتغير المناخ، ويغذيها الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية، وتكون لها آثار قاسية بوجه خاص على أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية<sup>(13)</sup>.

17 - وقد دفعت جائحة كوفيد-19 العالم إلى أسوأ أزمة اقتصادية منذ الحرب العالمية الثانية، وزادت أكثر من الحاجة الملحة إلى اتخاذ إجراءات أقوى<sup>(14)</sup>. وفي حين أن تدابير التحفيز التي اتخذتها الحكومات على صعيد العالم لم يسبق لها مثيل، فقد تركزت في الغالب في البلدان المرتفعة الدخل<sup>(15)</sup>. وقد أثرت التداعيات الاجتماعية والاقتصادية لهذه الجائحة بشكل غير متناسب على النساء والفتيات. وفي جميع أنحاء العالم، تترك النساء القوة العاملة بمعدل أعلى من الرجال، وتحتمل النساء والفتيات العبء المتزايد لأعمال الرعاية والعمل المنزلي غير المدفوع الأجر<sup>(16)</sup>. وعلى النحو المسلم به في دعوة الأمين العام إلى العمل التي أطلقها في نيسان/أبريل 2020، فقد ازدادت حالات العنف ضد المرأة المبلغ عنها<sup>(17)</sup>. وتشير التقديرات إلى أن 11 مليون فتاة قد لا يعدن إلى المدرسة بسبب جائحة كوفيد-19، وأن الجهود الرامية إلى إنهاء زواج

(11) E/CN.6/2020/3.

(12) World Health Organization, on behalf of the United Nations Inter-Agency Working Group on Violence Against Women Estimation and Data (VAW-IAWGED), Violence Against Women Prevalence Estimates, 2018 (Geneva, 2021).

(13) E/CN.6/2020/3.

(14) البنك الدولي. الأفاق الاقتصادية العالمية (واشنطن العاصمة، 2020).

(15) صندوق النقد الدولي، المرصد المالي نيسان/أبريل 2021 (واشنطن العاصمة، 2021).

(16) UN Women, From Insights to Action: Gender equality in the wake of COVID-19 (New York, 2020).

(17) United Nations News, "UN Chief calls for domestic violence 'ceasefire' amidst 'horrifying global surge'", 6 April 2020. وفي عام 2020، أطلق الأمين العام استراتيجية المشاركة السياسية بشأن العنف القائم على النوع الاجتماعي وجائحة كوفيد-19 كمنصة مشتركة لمنظومة الأمم المتحدة بأكملها.

الأطفال قد تتعطل<sup>(18)</sup>. ومن المتوقع أن تدفع التداعيات الاقتصادية 47 مليون امرأة وفتاة أخرى إلى براثن الفقر المدقع في عام 2021، مما يعكس مسار عقود من التقدم<sup>(19)</sup>.

18 - وفي الوقت نفسه، فإن غالبية تدابير التصدي على صعيد السياسات لجائحة كوفيد-19 لم تأخذ في الاعتبار منظورات المساواة بين الجنسين. ولا تستهدف سوى 13 في المائة من التدابير المالية وتدابير الحماية الاجتماعية وسوق العمل البالغ عددها 2 280 تدبيراً التي اتخذت حتى الآن الأمن الاقتصادي للمرأة، ولا يعالج سوى 11 في المائة منها الطلب المتزايد على الرعاية غير المدفوعة الأجر. كما أن النساء غائبات إلى حد كبير عن عملية صنع القرار، حيث لا يشكلن سوى 24 في المائة من أعضاء فرق العمل المعنية بالسياسات المتعلقة بجائحة كوفيد-19 في 137 بلداً؛ وهناك 24 بلداً لديها فرق عمل لا تضم أي عضوات على الإطلاق<sup>(20)</sup>.

19 - وفي عقد العمل هذا، سيكون من الضروري وضع المساواة بين الجنسين في صميم جهود التصدي لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها من أجل تسريع خطى التقدم في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

### ثالثاً - الدروس المستفادة من العقد الأول لهيئة الأمم المتحدة للمرأة

20 - تستند الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025 إلى ما يلي: تحليل الاتجاهات والتقدم المحرز والتحديات على صعيد تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ وإجراء تقديرات وتقييمات مستقلة لعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بما في ذلك استعراض منتصف المدة لخطة الاستراتيجية السابقة؛ وعملية تشاورية غنية عقدت مع مجموعة من الشركاء على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية. وترد أدناه الدروس الرئيسية المستفادة.

21 - **تتيح الولاية الثلاثية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة فرصاً لمزيد من التأثير:** إذ تؤدي الهيئة دوراً رئيسياً في النهوض بالقواعد والمعايير العالمية للمساواة بين الجنسين، ولا سيما من خلال اعتماد الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة، وهي في وضع فريد يتيح لها دعم الدول الأعضاء للوفاء بهذه الالتزامات. وفي حين أن ولاية هيئة الأمم المتحدة للمرأة وتوجهها الاستراتيجي لا يزالان مناسبين تماماً، فإن هناك مجالاً لزيادة تعزيز الروابط المتداخلة القائمة بين وظيفتها الحكومية الدولية المعيارية، ودورها التنسيقي على نطاق منظومة الأمم المتحدة، والأنشطة التنفيذية، ولا سيما على الصعيد الميداني.

22 - **لقد أثبتت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أنها جهة عالمية رائدة للفكر والممارسة:** تتمتع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بصفتها أكبر مصدر للخبرة الجنسانية في الأمم المتحدة، بمعرفة فنية وموضوعية عميقة في مجالات عملها المواضيعية الأربعة المحددة. وعلى مدى العقد الماضي، كانت الهيئة أيضاً في طليعة إنتاج

(18) United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization. Keeping Girls in the Picture (2020)؛ و United Nations Population Fund (UNFPA), Impact of the COVID-19 Pandemic on Family Planning and Ending Gender-based Violence, Female Genital Mutilation and Child Marriage: Pandemic threatens achievement of the Transformative Results committed to by UNFPA (2020).

(19) UN Women, From Insights to Action: Gender equality in the wake of COVID-19 (New York, 2020).

(20) UN Women and UNDP, COVID-19 Global Gender Response Tracker: Global Factsheet (2021).

البحوث والبيانات والمعارف المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، بما في ذلك المنشورات الرئيسية من قبيل تقدم النساء في العالم. غير أن الآثار غير المتناسبة لجائحة كوفيد-19 على النساء والفتيات أبرزت أيضا أهمية التكيف مع التحولات في السياق التشغيلي العالمي والاستفادة من الفرص التي تتيحها للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

23 - يمكن لزيادة التركيز أن تساعد في زيادة التأثير: حققت هيئة الأمم المتحدة للمرأة نتائج هامة في مجالات تأثيرها في عقدها الأول. ولترجمة هذه النتائج إلى تغييرات عامة ومستدامة، ستتهدض الهيئة في عقدها الثاني بنهج عالية الأثر وموحدة لمعالجة الحواجز الهيكلية الكامنة ودفع التغيير التحويلي، مع إدماج مبدأ عدم ترك أحد خلف الركب على نحو أكثر فعالية.

24 - توفر الشراكات ميزة نسبية رئيسية: إذ يجب على هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن تواصل الاستفادة من دورها كنصير عالمي رائد لقضايا النساء والفتيات، وعلاقاتها القوية والموثوق بها مع مجموعة من الشركاء. ويشمل ذلك قدرتها على إيجاد ودعم استراتيجيات الدعوة المتعددة الشركاء، والمنتديات والحوارات بين الحكومات والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين، وعلى استخدام صوتها العالمي ونطاق تغطيتها العالمية لحشد دعم واسع النطاق لخطة المساواة بين الجنسين. وهناك مجال أمام هيئة الأمم المتحدة للمرأة لتعميق علاقاتها مع الشركاء الحاليين، استنادا إلى علاقتها التاريخية مع الحركات النسوية والنسائية، وتوسيع نطاق الشراكات الجديدة، بما في ذلك مع الرجال والفتيان، والقطاع الخاص، ووسائل الإعلام والمؤسسات المالية الدولية، وكذلك مراكز الفكر ومؤسسات البحوث.

25 - يضمن التمويل المرن القابل للتنبؤ لتحقيق أفضل النتائج: من الضروري وضع استراتيجية تمويل متنوعة وبذل جهود مكثفة لتعبئة الموارد العادية، بطرق من بينها الشراكات مع القطاع الخاص ومن خلال اللجان الوطنية التابعة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وسيستكمل ذلك بنوافذ تمويل مواضيعية ومجمعة ونهج تمويل مبتكرة.

26 - إن النتائج على نطاق منظومة الأمم المتحدة في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة أساسية: لقد عززت إصلاحات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية قدرة هيئة الأمم المتحدة للمرأة على النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة، من خلال تطبيق أدوات مساءلة ومؤشرات جنسانية موحدة. وتماشيا مع الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات<sup>(21)</sup>، ستزيد هيئة الأمم المتحدة للمرأة من الاستفادة من دورها التنسيقي على نطاق منظومة الأمم المتحدة لدعم تعميم مراعاة المنظور الجنساني في منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك على المستويات الإقليمية والمتعددة البلدان والقطرية. وستدعم الهيئة تعميم مراعاة المنظور الجنساني في المجالات المواضيعية الرئيسية، وستتهدض بعمليات القياس والرصد والإبلاغ المشتركة ذات الصلة بخصوص النتائج الرئيسية، بما في ذلك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) فضلا عن كيانات أخرى على نطاق المنظومة.

27 - يلزم وضع نموذج أعمال عالي النمو للدفع بتحقيق أثر واسع النطاق: في حين أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة تحسنت كثيرا في فعاليتها التنظيمية وأدائها التنظيمي، فإن هناك فرصا لزيادة صقل نموذج الأعمال وطرائق التنفيذ والوجود العالمي لتحقيق تأثير أكبر. ويمكن تحقيق ذلك من خلال تمويل أمثل،



وهيكل تنظيمي أكثر اتساقاً، وعمليات مبسطة. وهذا التحول إلى منظمة إنمائية تعمل في إطار شبكي وبنية مصفوفية على صعيد العالم سيعيد هيئة الأمم المتحدة للمرأة لتحقيق النتائج كجزء من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية المعاد تنظيمها حيث تشتد الحاجة إليها، أي في الميدان.

28 - **إن التحول المؤسسي هو مفتاح النجاح:** إذ تترك هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن التحسينات المذكورة أعلاه لن تحدث في سياق ثابت، فإنها تتبع نهجاً يتسم بالمرونة والتأقلم مع الوضع لإحداث تحولها المؤسسي. ويجمع هذا النهج بين السعي إلى تحقيق التميز التنظيمي ومبادئ القيادة الشاملة والأخلاقية والمشاركة، لتحقيق أقصى قدر من التأثير بطريقة تتسق مع القواعد والمعايير التي تقوم عليها ولاية هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بالاستفادة من قوة عاملة متمكنة ومتنوعة.

#### رابعاً - المبادئ التوجيهية

29 - توفر المبادئ التالية أساساً لجميع أعمال هيئة الأمم المتحدة للمرأة:

#### ألف - عدم ترك أحد خلف الركب

30 - تمشياً مع القواعد والمعايير الدولية، تطبق هيئة الأمم المتحدة للمرأة نهجاً قائماً على حقوق الإنسان، وتسترشد بمبدأ عدم ترك أحد خلف الركب. وتتصدى الهيئة للتمييز وعدم المساواة بتحديد ومعالجة الحواجز الهيكلية وعلاقات القوة غير المتكافئة التي تستتسخ أوجه عدم المساواة على مر الأجيال، فضلاً عن القوانين والسياسات والممارسات التمييزية. ويستند هذا النهج إلى الاحترام الكامل لجميع حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية، والاعتراف بأن جميع حقوق الإنسان عالمية ومترابطة ومتشابكة وغير قابلة للتجزئة.

31 - ويعني عدم ترك أحد خلف الركب تجاوز النظر في النتائج على المستوى الكلي إلى ضمان التقدم لجميع فئات السكان على المستوى التفصيلي. وتتضمن الخطة الاستراتيجية، تمشياً مع نهجها المتعدد الجوانب، التركيز على معالجة أشكال التمييز المتعددة والمتقاطعة، بما في ذلك على أساس السن والجنس والعرق والانتماء الإثني والموقع الجغرافي والإعاقة والوضع من حيث الهجرة ووضع التشرّد، ووضع الانتماء إلى الشعوب الأصلية والوضع الاجتماعي والاقتصادي وغيره.

#### باء - تعزيز الاتساق والنتائج والمساءلة على نطاق منظومة الأمم المتحدة في مجال المساواة بين الجنسين، بما يتماشى مع إصلاحات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية

32 - تتناصر هيئة الأمم المتحدة للمرأة وتدعم زيادة اتساق الأداء والمساءلة وتحسينهما في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتعميم المنظور الجنساني في منظومة الأمم المتحدة، بوسائل منها أدوات موحدة تطبق بشكل موحد، وذلك من خلال ولاية التنسيق المنوطة بها على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وتمثل خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وسجل أداء أفرقة الأمم المتحدة القطرية المتعلق بالمساواة بين الجنسين في إطار خطة العمل على نطاق المنظومة أفضل الممارسات في هذا الصدد<sup>(22)</sup>.

(22) وفقاً لقرار الجمعية العامة 233/75، الجزء الأول، الفقرة 12.

33 - وتسترشد الخطة الاستراتيجية بالاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، ما يؤكد من جديد أهمية تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات من أجل إحراز تقدم في جميع أهداف وغايات خطة عام 2030، والدور القيادي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في تعزيز تعميم المنظور الجنساني وتسريع خطاه.

34 - وتماشياً مع الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات وإطار الإدارة والمساءلة، ستدعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالكامل نظام المنسق المقيم المنشط، وستعمل تحت قيادة المنسقين المقيمين على الصعيد القطري لدعم الدول الأعضاء، بما يتماشى مع أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة وخطط التنمية الوطنية. وفي هذا الصدد، ستزيد الهيئة دورها إلى أقصى حد داخل الأفرقة القطرية في المناطق التي تتواجد فيها، وحيث تقدم الدعم كوكالة غير مقيمة، لضمان أن تعزز أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة وغيرها من الوثائق القطرية المشتركة التمويل والمساءلة والنتائج في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

35 - وستواصل هيئة الأمم المتحدة للمرأة العمل مع شركاء الأمم المتحدة لتعزيز الدعم المتكامل والعمل المنسق لتحفيز الاستثمارات والنتائج على نطاق المنظومة لصالح النساء والفتيات بما يتماشى مع ولايتها ومساهماتها الشاملة والمتكاملة عبر الركائز الثلاث للأمم المتحدة، أي السلام والأمن وحقوق الإنسان والتنمية.

## جيم - كفاءة المسؤولية الوطنية والمواءمة مع الأولويات الوطنية

36 - تستجيب الخطة الاستراتيجية إلى طلبات الدعم المقدمة من الدول الأعضاء، استناداً إلى مبدأ المسؤولية الوطنية. وسيتماشى تنفيذها على الصعيد القطري تماماً مع الأولويات الوطنية، استناداً إلى خطط واستراتيجيات التنمية الوطنية، وسيكفل المسؤولية الوطنية كمبدأ رئيسي للتنمية المستدامة.

37 - وخلال العقد الماضي، قدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى الدول الأعضاء، بناءً على طلبها، خدمات الدعوة في مجال السياسات وخدمات الاستشارة التقنية والبرمجة من أجل تحويل القواعد والمعايير العالمية إلى نتائج تنفيذية لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات، بما يتماشى مع الأولويات الوطنية. وفي هذه الخطة الاستراتيجية، ستواصل هيئة الأمم المتحدة للمرأة ربط أوجه التقدم الحكومي الدولي بشكل أوثق بتنفيذها، من خلال توفير الدعم المتكامل للتنمية التي يحركها الطلب، وتتمحور حول الإنسان، ويتم فيها تولي مقاليد الأمور على الصعيد الوطني.

## دال - التأثير على الآخرين وضمان التمويل المستدام للمساواة بين الجنسين

38 - تمثل هيئة الأمم المتحدة للمرأة النقطة المحورية في النظام المتعدد الأطراف بفضل شراكاتها القوية مع الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني والمنظمات النسائية والشبابية والقطاع الخاص ومجموعة واسعة من الجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة. وتعتمد قدرة هيئة الأمم المتحدة للمرأة على العمل كنصير رائد في مجال المساواة بين الجنسين في النظام المتعدد الأطراف على شراكاتها العميقة والمتنوعة، وتستند إلى دورها كجهة تنظيم وتعبئة قادرة على التأثير على أعمال الجهات الفاعلة المتنوعة وقراراتها التمويلية. ولتعزيز هذه الجهود، ستعتمد هيئة الأمم المتحدة للمرأة طرائق شراكة تعزز إقامة شراكات أجدى وأكثر فعالية على جميع المستويات.

39 - وقد وقف تمويل الأنشطة التي كانت فيها المساواة بين الجنسين هدفا رئيسيا عند حوالي 5 في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية القابلة للتخصيص<sup>(23)</sup>. ولذلك، فإن دعم تعزيز قدرة الدول الأعضاء على تمويل المساواة بين الجنسين من خلال التمويل العام الوطني والسياسات المالية الوطنية والتزامها بذلك يعد استراتيجية متزايدة الأهمية.

40 - ويؤدي القطاع الخاص دورا متزايدا في دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة، كما يوسع نطاق تركيزه الاستثماري ليشمل أدوات مالية جديدة ومبتكرة لتحقيق أهداف اجتماعية ومالية. ولذلك، ستقوم هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص ومؤسسات التمويل الإنمائي، بالنهوض بالشراكات بين القطاعين العام والخاص وتكملة الجهود الرامية إلى زيادة التمويل على الصعيد الوطني، بناء على طلب الدول الأعضاء، وذلك باتباع نهج تمويل جديدة ومبتكرة مثل السندات الجنسانية. وستعمق الهيئة أيضا الشراكات لحشد موارد المؤسسات المالية الدولية لصالح المساواة بين الجنسين، والتأثير على السياسات، وتوجيه تدفقات التمويل لتحقيق هذا المبتغى، بسبل منها إيجاد رابط أقوى بخطة تمويل التنمية.

## خامسا - تحفيز النتائج الإنمائية

41 - ارتكزت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في عملها، منذ إنشائها، على أربعة مجالات مختلفة من مجالات التأثير المواضيعية، وهي: (1) الحوكمة والمشاركة في الحياة العامة؛ (2) والتمكين الاقتصادي للمرأة؛ (3) وإنهاء العنف ضد النساء والفتيات؛ (4) والمرأة، والسلام والأمن، والعمل الإنساني، والحد من مخاطر الكوارث. وأضيفت نتائج عامة شاملة للمواضيع لتجسيد الطبيعة المترابطة لولاية الهيئة والتغيير الذي تسعى إلى إحداثه.

42 - ولتحقيق هذه النتائج، ستواصل هيئة الأمم المتحدة للمرأة الاستجابة لطلبات الدول الأعضاء للدعم من خلال تنفيذ برامج عالمية وإقليمية وقطرية للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بما في ذلك زيادة حصة البرمجة المشتركة للأمم المتحدة. وتشمل النهج الرئيسية توفير الريادة الفكرية والمشورة السياساتية، وتنمية القدرات والمساعدة التقنية، والشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين، وجهود الدعوة والاتصالات. وعلى الصعيد القطري، ستضمن هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن تعكس التدخلات والأولويات الوطنية وتدعمها بالكامل، من خلال مذكراتها الاستراتيجية، التي تتسق اتساقا وثيقا مع أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة. وستدعم الهيئة أيضا المجتمع المدني والمنظمات الشعبية، من خلال تنمية القدرات إلى جانب آليات مباشرة لتقديم المنح، مع تكييف طرائق تقديم المنح بما يتماشى مع الدروس المستفادة من التقييمات.

43 - وفي الوقت الذي يواصل فيه العالم التصدي لجائحة كوفيد-19، بما في ذلك آثارها غير المتناسبة على النساء والفتيات، التي تنعكس في زيادة فقدان الوظائف، وارتفاع معدلات الفقر، ومستويات العنف ضد المرأة، سيكون من الأهم مضاعفة الجهود لضمان نتائج إنمائية طويلة الأجل، وتخفيف حدة الفقر لدى النساء والفتيات، وزيادة فرص حصول المرأة على العمل اللائق والحماية الاجتماعية ودعم الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للمرأة والحد من تعرضها للصدمات في المستقبل.

(23) OECD-DAC Network on Gender Equality (Gendernet), *Development finance for gender equality and women's empowerment: A 2021 snapshot* (Paris, 2021). بلغت نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية القابلة للتخصيص للأنشطة التي كانت فيها المساواة بين الجنسين هدفا هاما (ثانوي) 40 في المائة في الفترة 2018-2019.

44 - وإدراكا للتأثير الكبير وغير المتناسب لتغير المناخ على النساء والفتيات، ولما للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من أهمية في النهوض بالنتائج في إطار التصدي لهذه الظاهرة، سيتم تعميم مسألة تغير المناخ في المجالات المواضيعية. وسينصب التركيز على دعم إدماج منظور جنساني في السياسات والبرامج المناخية حتى تشارك النساء والفتيات ويستفدن، تمشياً مع ولاية هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

45 - ومع تزايد رقمنة العالم، ستدمج هيئة الأمم المتحدة للمرأة التكنولوجيات والابتكارات الرقمية كأدوات لتسريع النتائج في مختلف المجالات المواضيعية. وتركز جهود هيئة الأمم المتحدة للمرأة في مجالي الابتكار والتكنولوجيا على ما يلي: دعم الإجراءات والتوعية على نطاق المجال المعني؛ وتشجيع المرأة كمبتكرة ورائدة أعمال؛ واستحداث الأدوات والمنهجيات؛ ومنع ارتكاب العنف على الإنترنت ضد النساء والفتيات؛ والاستثمار في الابتكارات والتكنولوجيات التي تعزز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات.

46 - وستواصل هيئة الأمم المتحدة للمرأة، لدى تنفيذ الخطة الاستراتيجية، تعزيز صوت الشباب وقيادتهم، بمن فيهم المراهقات والشابات، ودعم مشاركة الشباب في صنع القرار، وكذلك في برامجها الخاصة على الصعد العالمي والإقليمي والقطري.

## رؤية الخطة الاستراتيجية

تحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين جميع النساء والفتيات، وكفالة تمتعهن الكامل بما لهن من حقوق الإنسان



## ألف - أربعة مجالات مواضيعية

47 - تصف الفروع التالية كيفية عمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة في كل مجال من مجالاتها المواضيعية الأربعة.

## 1 - الحوكمة والمشاركة في الحياة العامة

48 - تعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع الشركاء الرئيسيين حتى تتمكن جميع النساء من المشاركة الكاملة والمتساوية في صنع القرار، ويتسنى للنساء والفتيات الاستفادة من القوانين والسياسات والميزانيات والخدمات والمؤسسات الخاضعة للمساءلة التي تراعي المنظور الجنساني.

49 - وتشمل التدخلات الرئيسية ما يلي:

- دعم تحقيق التوازن التام بين الجنسين في صنع القرار على جميع المستويات، بما في ذلك من خلال اتخاذ تدابير خاصة مؤقتة، فضلاً عن إدخال تغييرات على السياسات والإجراءات لزيادة تأثير المرأة في المؤسسات والعمليات السياسية.
- زيادة الوعي والقدرات والإرادة السياسية اللازمة لدمج المساواة بين الجنسين في التمويل، بما في ذلك في جميع مراحل تخطيط الميزانية وصنع القرار؛ وتعزيز قدرة المؤسسات على تصميم استراتيجيات وخطط وأطر رصد وميزانيات قطاعية، وتوفير خدمات عالية الجودة وميسورة التكلفة وفي المتناول وخالية من التمييز.
- الاستفادة من الدور التنظيمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة لضمان النظر في منظور جميع النساء والمنظمات التي تقودها في عملية صنع القرار، ومشاركة النساء، والفتيات حسب الاقتضاء، مشاركة كاملة ومتساوية في تصميم السياسات والخدمات العامة وتنفيذها ومتابعتها وتقييمها.
- مواصلة دعم الرصد لضمان المساءلة عن الالتزامات العالمية بالمساواة بين الجنسين، فضلاً عن جمع ونشر البيانات عن المؤشرات الثلاثة المتعلقة بالهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة التي تشارك هيئة الأمم المتحدة للمرأة في رعايتها.
- المساهمة، في إطار الشراكة الصحية السادسة، في الجهود الرامية إلى إلغاء التشريعات والقواعد التمييزية التي تعوق حصول المرأة على خدمات الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية.

50 - وتشمل الشراكات الرئيسية ما يلي:

- تعزيز تقاسم السلطة على قدم المساواة، والحوكمة المراعية للمنظور الجنساني، والوصول إلى العدالة، من خلال الاستفادة من مشاركة هيئة الأمم المتحدة للمرأة في الآليات المشتركة بين الوكالات من قبيل: الآلية المشتركة بين الوكالات لتنسيق المساعدة الانتخابية للأمم المتحدة. وجهة التنسيق العالمية لجوانب سيادة القانون؛ وأفرقة العمل المعنية بالمساواة بين الجنسين المنشأة في إطار نداء الأمين العام للعمل من أجل حقوق الإنسان؛ وخطة العمل العالمية للحياة الصحية والرفاه المعدة في إطار الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة، وفرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية.
- مواصلة التعاون مع مجموعة من شركاء الأمم المتحدة لتعزيز مشاركة المرأة والسياسات والتشريعات المراعية للمنظور الجنساني، بما في ذلك مع مكتب التنسيق الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

- دعم إدماج المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في إطار الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإيدز للفترة 2021-2026<sup>(24)</sup> وعملية تنفيذها، باعتبارها جهة راعية مشاركة لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

## 2 - التمكين الاقتصادي للمرأة

- 51 - تعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة على تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة حتى تتمتع بضمان الدخل والعمل اللائق والاستقلال الاقتصادي.
- 52 - وتشمل التدخلات الرئيسية ما يلي:
  - دعم الشركاء الرئيسيين في تحويل اقتصاد الرعاية من خلال تعزيز وتنفيذ التدابير الخمسة التالية: الاعتراف بأعمال الرعاية والعمل المنزلي غير المدفوعة الأجر والحد منها وإعادة توزيعها، ومكافأة العاملين في مجال الرعاية وتمثيلهم.
  - تحفيز العمل اللائق، والأجر المتساوي لقاء العمل المتساوي القيمة، وتنظيم المشاريع، بما في ذلك عن طريق تعزيز الشمول المالي والرقمي لسد الفجوة الرقمية بين الجنسين والاستفادة من عمليات الشراء العامة والخاصة لتوسيع نطاق الفرص المتاحة للمؤسسات المملوكة للنساء.
  - دعم وضع وتنفيذ سياسات وممارسات الاقتصاد الكلي التي تعزز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من خلال العمل مع وزارات المالية والمؤسسات المالية الدولية.
  - الحد من فقر النساء والفتيات من خلال تعزيز الحقوق الاقتصادية للمرأة، ومعدل مشاركتها في القوة العاملة ومعدل عمالتها، واستنادتها من نظم الحماية الاجتماعية، في إطار التعافي الاقتصادي من جائحة كوفيد-19.
  - مناصرة زيادة مشاركة المرأة وقيادتها في الاقتصادات الخضراء والزراعة والزراعة القادرة على التكيف مع تغير المناخ.
  - العمل مع المنظمات النسائية والقطاع الخاص والنقابات العمالية للتصدي للمعايير والممارسات والتشريعات الاجتماعية التمييزية، ودعم مشاركة المرأة الفعالة وقيادتها في الاقتصاد. وستغطي هذه التدخلات القطاعين العام والخاص، والمناطق الحضرية والريفية، والاقتصادات والعمال في القطاعين الرسمي وغير الرسمي.
- 53 - وتشمل الشراكات الرئيسية ما يلي:
  - العمل مع منظمة العمل الدولية ومفوضية حقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة والوزارات التنفيذية الرئيسية والهيئات الإقليمية واللجان الاقتصادية الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية بشأن سياسات الاقتصاد الكلي والحماية الاجتماعية واقتصاد الرعاية.

(24) برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. الوثيقة PCB(EM)/3.3.

- تعزيز قيادة المرأة للمشاريع وفرص الشراء المتاحة للمؤسسات التي تملكها المرأة مع منظمة العمل الدولية، ومركز التجارة الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والاتفاق العالمي للأمم المتحدة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.
- تعميم المنظور الجنساني في السياسات والممارسات في مجال الهجرة مع منظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة ومفوضية حقوق الإنسان، وفي مجال الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، مع منظمة العمل الدولية ومفوضية حقوق الإنسان.
- تعميم المنظور الجنساني في المبادرات المتعلقة بالمناخ والبيئة والزراعة والاقتصادات الخضراء والدائرية والزرقاء، مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومنظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأغذية العالمي.
- سد الفجوة الرقمية بين الجنسين مع لجنة النطاق العريض والاتحاد الدولي للاتصالات ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيرها.
- دعم منظمة العمل الدولية لحماية العاملين والعاملات في المنازل والقضاء على التحرش الجنسي والعنف في عالم العمل.

### 3 - إنهاء العنف ضد النساء والفتيات

- 54 - تشجع هيئة الأمم المتحدة للمرأة على اتباع نهج متكاملة لضمان أن تعيش جميع النساء والفتيات حياة خالية من جميع أشكال العنف.
- 55 - وتشمل التدخلات الرئيسية ما يلي:
  - دعم الدول الأعضاء لتعزيز إعداد القواعد والمعايير العالمية المتعلقة بإنهاء العنف ضد النساء والفتيات ورصدها والإبلاغ عنها.
  - دعم صياغة خطط عمل وطنية بشأن منع العنف ضد النساء والفتيات وتعزيز المعايير الاجتماعية الإيجابية، بما في ذلك بإشراك الرجال والفتيات، وتعزيز قاعدة المعارف والأدلة بشأن السياسات والممارسات الرامية إلى منع العنف ضد النساء والفتيات.
  - تعزيز التنسيق المتعدد القطاعات للخدمات الأساسية، مع التركيز على التغيير المؤسسي، وتحسين فرص الوصول إلى العدالة، وضمان الخدمات المتعددة القطاعات الجيدة والمتكاملة والتي تتمحور حول الضحايا/الناجيات لجميع النساء والفتيات. ويشمل ذلك الخدمات التي تلبي احتياجات النساء والفتيات في سياقات مختلفة من أجل تعزيز استجابة شاملة للنظام تعزز التنسيق في جميع مجالات التنمية، والحد من مخاطر الكوارث، والعمل الإنساني، والحفاظ على السلام.
  - إقامة روابط مع مجالات مواضيعية أخرى وتشجيع أوجه تآزر مع قطاعات أخرى من أجل مكافحة العنف ضد النساء والفتيات وكفالة سلامة المرأة، من قبيل قطاعات الزراعة والبيئة والبنية التحتية والنقل.
  - توسيع نطاق الشراكات الرئيسية، بما في ذلك مع المنظمات النسائية وشبكات البحوث والقطاع الخاص، لضمان استمرار خدمات الدعم الأساسية وبرامج الوقاية في سياق جائحة كوفيد-19.

- إدارة الآلية المشتركة بين الوكالات لتقديم المنح، صندوق الأمم المتحدة الاستثماراني لدعم الإجراءات المتخذة للقضاء على العنف ضد المرأة، بالنيابة عن منظومة الأمم المتحدة.

56 - وتشمل الشراكات الرئيسية ما يلي:

- التعاون مع وكالات الأمم المتحدة لضمان تقديم خدمات أساسية جيدة وفي المتناول للضحايا/الناجيات، مع التركيز على تعزيز إمكانية لجوء النساء إلى القضاء وتدخلات الشرطة في حالات العنف الموجه ضد النساء والفتيات من أجل إنهاء الإفلات من العقاب، بالتنسيق مع البرنامج الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومفوضية حقوق الإنسان.
- زيادة استراتيجيات الوقاية القائمة على الأدلة لمعالجة الأسباب الجذرية للعنف الموجه ضد النساء والفتيات، بما في ذلك من خلال إشراك الرجال والفتيان، مع صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية حقوق الإنسان ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمة العمل الدولية.
- الاضطلاع بالأعمال المتعلقة ببيانات العنف الموجه ضد النساء والفتيات مع شركاء رئيسيين من قبيل منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واللجان الاقتصادية الإقليمية.
- ضمان إعطاء الأولوية للعنف الموجه ضد النساء والفتيات في خطط التصدي لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها، من خلال التنسيق مع شركاء منظومة الأمم المتحدة.

#### 4 - المرأة، والسلام والأمن، والعمل الإنساني، والحد من مخاطر الكوارث

- 57 - تعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة على كفالة إسهام النساء والفتيات في بناء السلام المستدام والقدرة على الصمود، وزيادة تأثيرهن في هذا المجال، واستفادتهن على قدم المساواة من تدابير منع نشوب النزاعات والكوارث ومن العمل الإنساني.

58 - وتشمل التدخلات الرئيسية ما يلي:

- دعم الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة لتنفيذ الالتزامات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، بضمان تعميم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في عمليات السلام والأمن، وأداء المرأة دوراً أكبر في الاستجابات الإنسانية، وعمليات الحد من مخاطر الكوارث، وآليات وعمليات التعافي، وتحسين إفادتها لها.
- دعم المشاركة المجدية للمرأة وقيادتها وحماتها في مجالي السلام والأمن، بما في ذلك في عمليات السلام ومنع نشوب النزاعات وبناء السلام وحفظ السلام والعدالة وسيادة القانون. وستواصل هيئة الأمم المتحدة للمرأة الإسهام في عمل مكتب مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن بشأن منع التطرف العنيف ومكافحته.
- تحسين أطر التنسيق والرصد والمساءلة بين أصحاب المصلحة المتعددين في مجال المرأة والسلام والأمن، بما في ذلك من خلال دعم وضع وتنفيذ خطط العمل الوطنية، وتقديم الدعم السياساتي



والبرامج النموذجية بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة إلى الدول الأعضاء بناء على طلبها، وكذلك إلى بقية منظومة الأمم المتحدة، وإلى المدافعين الآخرين عن المرأة والسلام والأمن.

- إدماج المنظور الجنساني في التنسيق الإنساني لتعزيز إمكانية حصول النساء والفتيات على الخدمات الإنسانية، ودعم البرامج المتعلقة بمنع العنف الجنساني، وتوفير الخبرة التقنية لمنظومة العمل الإنساني، وتوسيع نطاق الشراكات مع المنظمات النسائية في بيئات العمل الإنساني والنزاعات والكوارث.
- دعم الجهود الرامية إلى زيادة فاعلية النساء في مجال الحد من مخاطر الكوارث والتصدي لها، وتعميم المنظور الجنساني في استراتيجيات ونظم الوقاية والتأهب والتعافي وغيرها من الأدوات في هذا الصدد. وستواصل الهيئة تعزيز قدرتها الخاصة على توفير الخبرات المتميزة والتوجيهات للشركاء في هذا المجال.
- العمل كأمانة لفريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن التابع لمجلس الأمن، وشبكة جهات الاتصال المعنية بالمرأة والسلام والأمن، وصندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني ومبادرة إلسي بشأن المرأة في عمليات السلام.

59 - وتشمل الشراكات الرئيسية ما يلي:

- تولي رئاسة اللجنة الدائمة للأمم المتحدة المعنية بالمرأة والسلام والأمن، ورئاسة الفريق العامل المعني باعتماد نهج مراعى للاعتبارات الجنسانية في منع الإرهاب والتصدي له؛
- العمل كمساهم رئيسي في تعميم مراعاة المنظور الجنساني في خطة عمل الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث من أجل زيادة القدرة على مواجهتها، من خلال مشاركتها في الفريق المشترك بين الوكالات لجهات التنسيق المعنية بالحد من مخاطر الكوارث؛
- العمل كأمانة مكتب الشؤون الجنسانية للفريق المرجعي التابع للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمسائل الجنسانية والعمل الإنساني، بالشراكة مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.
- العمل مع مجموعة واسعة من الشركاء، بما في ذلك إدارة عمليات السلام، وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، ومفوضية حقوق الإنسان، ومكتب مكافحة الإرهاب، والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، والبرنامج الإنمائي، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومفوضية شؤون اللاجئين، ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، وغيرها من كيانات الأمم المتحدة في المقر وعلى الصعيدين الإقليمي والقطري.

## باء - النتائج العامة

- 60 - سعياً إلى معالجة الأسباب الجذرية التي تكمن في صميم عدم المساواة بين الجنسين، ستسهم هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بالتعاون مع الجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة، في تحقيق النتائج العامة التالية:

## 1 - تعزيز الأطر المعيارية العالمية، والقوانين والسياسات والمؤسسات التي تراعي المنظور الجنساني

61 - ستواصل هيئة الأمم المتحدة للمرأة الاستفادة من دورها الحكومي الدولي في وضع المعايير على الصعيد العالمي، وتقديم الدعم التقني إلى الدول الأعضاء لتعزيز وضع القواعد والمعايير العالمية بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات في العمليات الحكومية الدولية، بما في ذلك في لجنة وضع المرأة والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. وستواصل الهيئة أيضا تقديم الدعم التقني والاستشاري في مجال السياسات العامة لإثراء وضع المعايير وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في القواعد والمعايير القطاعية الأخرى<sup>(25)</sup>.

62 - ويشمل هذا الدعم تقديم الأدلة والمعارف لدعم تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وإعلان ومنهاج عمل بيجين، وتنفيذ خطة عام 2030، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بشأن المرأة والسلام والأمن، وغير ذلك من النتائج المعيارية والسياساتية الحكومية الدولية العالمية على نحو يراعي المنظور الجنساني. ويشمل أيضا تيسير الحوار بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات النسائية والشبابية، وغيرها من أصحاب المصلحة ذوي الصلة في سياق العمليات الحكومية الدولية.

63 - وبناء على طلب الدول الأعضاء، ستدعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضا تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين الواردة في الوثائق الختامية الحكومية الدولية الأخرى، مثل خطة عمل أديس أبابا، واتفاق باريس، وكذلك اتفاقيات ريو، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ومسار ساموا (مسار إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية)، وبرنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نموا، وإطار سنداى للحد من مخاطر الكوارث، والخطة الحضرية الجديدة.

64 - وستقدم الهيئة المعرفة التقنية والدعم لبناء القدرات إلى الدول الأعضاء، بناء على طلبها، لوضع واعتماد وتنفيذ قوانين وسياسات تراعي المنظور الجنساني، بما في ذلك بشأن إنهاء العنف الموجه ضد النساء والفتيات، والمشاركة السياسية للمرأة، والتمكين الاقتصادي، والسلام والأمن، والقضاء على القوانين التمييزية. وستسهم هيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضا في تعميم مراعاة المنظور الجنساني في الاستراتيجيات والسياسات والخطط القطاعية الوطنية والمحلية في السياقات الإنمائية والإنسانية، وستدعم جمع ورصد البيانات الممثلة عالميا بشأن الأطر القانونية التي تشجع على عدم التمييز (المؤشر 5-1-1 المتعلق بأهداف التنمية المستدامة).

65 - وبناء على طلب الآليات الوطنية للمساواة بين الجنسين والوزارات القطاعية الرئيسية، ستدعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة المؤسسات العامة على جميع المستويات للاستجابة لاحتياجات النساء والفتيات، والمشاركة في أنشطة الدعوة والحوارات بين أصحاب المصلحة المتعددين، ودعم جميع النساء للمشاركة في جميع مراحل صياغة القوانين والسياسات وتنفيذها.

66 - النتيجة العامة المرجوة: يتم تعزيز مجموعة شاملة ودينامية من القواعد والمعايير العالمية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات، وتحويلها إلى قوانين وسياسات ومؤسسات تراعي المنظور الجنساني.

## 2 - تمويل المساواة بين الجنسين

67 - ستقدم هيئة الأمم المتحدة للمرأة التوجيه السياساتي المحدد السياق، والدعم التقني، وخدمات تعزيز القدرات في مجال تعبئة التمويل العالي الأثر الذي يتماشى مع أهداف المساواة بين الجنسين، وتخصيصه وإنفاقه. وفي هذا الصدد، ستوسع الهيئة وتعمق علاقاتها مع النظراء الحكوميين الرئيسيين، بما في ذلك وزارات المالية والوزارات التنفيذية الرئيسية، والآليات الوطنية للمساواة بين الجنسين، والبرلمانات والحكومات المحلية. وستدرج تمويل المساواة بين الجنسين في مناقشات المحافل العالمية، بالشراكة والتنسيق مع منظومة الأمم المتحدة، كوسيلة أساسية لتنفيذ خطة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

68 - ويشمل ذلك تقديم الدعم التقني للدول الأعضاء، بناء على طلبها، لإجراء تحليل جنساني لتدفقات التمويلات العامة والخاصة وإدماج البيانات والأهداف ذات الصلة بشأن المساواة بين الجنسين في سياسات واستراتيجيات التمويل الوطنية. وسيركز العمل على ما يلي: زيادة المعرفة بالثغرات التمويلية، من خلال عمليات التشخيص والتقييم السريعة؛ وتعزيز تحديد أولويات المساواة بين الجنسين في قرارات التمويل عبر القطاعات، بما في ذلك في تمويل المناخ وفي جهود التصدي لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها؛ وتحفيز مصادر جديدة للتمويل والابتكارات المالية مثل السندات الجنسانية؛ وتقييم الآثار المترتبة على السياسات.

69 - وستدعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدول الأعضاء في جمع ورصد البيانات الممثلة عالمياً بشأن الميزنة المراعية للمنظور الجنساني، التي تدعم الجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز نظم إدارة المالية العامة لتتبع الموارد من أجل المساواة بين الجنسين وإعداد ميزانيات تراعي المنظور الجنساني. ويستند هذا العمل إلى التنسيق الاستراتيجي والشراكات الاستراتيجية من أجل الدفع بالتغيير على مستوى المؤسسات والمنظومة؛ وتبادل المعرفة وتبادل الدروس عبر البلدان ونشرها على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية.

70 - وستعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضاً مع مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة لضمان أن تتوفر للمنظمات النسائية والشبابية، ولا سيما المنظمات التي تمثل الفئات الأكثر تهميشاً، الموارد الكافية على المستويات الشعبية والمحلية والوطنية والدولية. ويشمل ذلك جمع صانعي السياسات والشركاء المانحين من أجل الدعوة إلى توفير تمويل أساسي ومرن ومستدام لهذه المنظمات، بما في ذلك من خلال الشراكات المتولدة عن مبادرات طوعية لأصحاب المصلحة المتعددين، من قبيل منتدى جيل المساواة.

71 - النتيجة العامة المرجوة: يعزز التمويل العام والخاص المساواة بين الجنسين من خلال سياسات واستراتيجيات وأدوات التمويل التي تراعي المنظور الجنساني.

## 3 - المعايير الاجتماعية الإيجابية، بما في ذلك من خلال إشراك الرجال والفتيان

72 - تسهم بعض المعايير الاجتماعية في المساواة بين الجنسين والرفاه، بينما تغذي معايير أخرى التمييز وعدم المساواة. وستعتمد هيئة الأمم المتحدة للمرأة نهجاً متكاملًا لتحويل علاقات القوة غير المتكافئة والمعايير والسلوكيات والممارسات الاجتماعية التمييزية التي هي في صميم عدم المساواة بين الجنسين، وتعزيز تلك التي تنهض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وفي هذا الصدد، سوف تستفيد الهيئة من شراكاتها المتنوعة من أجل تشجيع التغيير الاجتماعي الإيجابي، ومساعدة الشركاء على أن يتولوا بدرجة أكبر زمام التدابير المتعلقة بالمساواة بين الجنسين.

73 - وستعزز هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بناء على نقاط قوتها في العمل مع المؤسسات التعليمية والقطاع الخاص والمنظمات الدينية وعالم الرياضة وغيرها من الجهات الفاعلة المجتمعية، المهارات الحاسمة للشباب، وستدعم العمل التطوعي، بما في ذلك على الصعيد المجتمعي، وستشرك الرجال والفتيان كحلفاء في قضية المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، سواء من خلال البرامج أو من خلال حملات رفيعة المستوى من قبيل الرجل نصير المرأة. وينطوي ذلك على العمل على تعزيز العلاقات القائمة على الاحترام والإنصاف واللاعنف، والحد من قبول جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات، وتعزيز مشاركة الرجال في الأبوة المسؤولة وتقاسم المسؤولية في أعمال الرعاية.

74 - وستواصل هيئة الأمم المتحدة للمرأة العمل مع وسائل الإعلام وقطاع الإعلانات والشخصيات العامة المؤثرة لتحدي القوالب النمطية السلبية وتعزيز المعايير الاجتماعية الإيجابية، على سبيل المثال من خلال تحالف كسر القوالب النمطية. وستسهم أيضا في تغيير القوالب النمطية السلبية التي تقيد مشاركة المرأة في الحياة العامة والخاصة، بحيث ينظر إلى المرأة على أنها قائدة مشروعة وفعالة بنفس القدر كالرجل، بما في ذلك في الهيئات التشريعية والمناصب التنفيذية والسلطة القضائية، وكذلك في قطاع الأعمال.

75 - وستساعد الهيئة على زيادة إبراز المرأة وحضورها وقبولها في قطاع الأمن، لا سيما في الشرطة والجيش وقوات الحدود، ويوصفها وسيطة ومفاوضة سلام. وستتناول أيضا المعايير الاجتماعية التي تحول دون حصول النساء والفتيات على المساعدة الإنسانية، وستشارك المنظمات النسائية لزيادة قبول النساء كقائدات وعوامل تغيير في هذه القطاعات.

76 - النتيجة العامة المرجوة: يتبنى عدد أكبر من الرجال والفتيان والنساء والفتيات مواقف ومعايير وممارسات تعزز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بما في ذلك تلك التي تعزز المعايير الاجتماعية الإيجابية.

#### 4 - المساواة في حصول المرأة على الخدمات والسلع والموارد

77 - ستعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة على ضمان حصول جميع النساء والفتيات على قدم المساواة على منافع وخدمات وموارد عامة تستجيب لاحتياجاتهن، ويمكن الوصول إليها، وبأسعار معقولة، ونوعية عالية، في جميع القطاعات لتحقيق المساواة بين الجنسين والتنمية المستدامة. وستدعم ذلك أنشطة لجمع وتحليل ونشر البيانات المصنفة حسب الجنس والعمر من أجل تحسين توجيه ورصد عمليات تصميم وتقديم السلع والخدمات والموارد العامة، وزيادة الوعي بالثغرات القائمة.

78 - وعلى وجه الخصوص، ستدعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة إزالة الحواجز التي تحول دون الوصول، وزيادة الخبرة ذات الصلة لمقدمي الخدمات، ودعم مشاركة المرأة في التصميم وصنع القرار، وتشجيع الاستثمارات المستدامة على جميع المستويات. وستدعو الهيئة أيضا إلى ضمان حصول المزيد من المنظمات النسائية على تمويل طويل الأجل ومرن وأساسي لتلبية الاحتياجات المدفوعة بالطلب، بما في ذلك منع العنف ضد النساء والفتيات وإنهاؤه؛ وتقديم الدعم التقني إلى الدول الأعضاء، بناء على طلبها، لتنفيذ القوانين والسياسات التي تضمن توفير المرافق العامة وإتاحتها بأسعار معقولة وجودة عالية.

79 - النتيجة العامة المرجوة: استفادة عدد أكبر من النساء والفتيات على قدم المساواة من المرافق والموارد العامة العالية الجودة التي تستجيب لاحتياجاتهن.

## 5 - إسماع صوت المرأة والنهوض بقيادتها وفعاليتها

80 - من الضروري توفير بيئة آمنة ومواتية لجميع النساء والفتيات في جميع مجالات المجتمع لدعم إسماع صوتهن وتعزيز فاعليتهن، وضمان تقاسم السلطة على قدم المساواة بين الرجل والمرأة، ولتيسر لمنظمات المجتمع المدني، ولا سيما المنظمات النسائية، تعزيز المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان<sup>(26)</sup>.

81 - وستيسر هيئة الأمم المتحدة للمرأة التعبير عن صوت المرأة وفعاليتها في صنع القرار على جميع المستويات وفي جميع القطاعات والسياقات، بما في ذلك عن طريق حماية الحق في حرية الرأي والتعبير، وحق المرأة في المشاركة على قدم المساواة في الحياة العامة. وفي هذا الصدد، ستدعم الهيئة العمليات والمؤسسات السياسية الشاملة والخالية من العنف؛ وسترصدهم تمثيل المرأة في الحياة العامة، بما في ذلك على الإنترنت؛ وستساعد على تعزيز كوادر من القيادات السياسية النسائية المتنوعة، والمرشحات، والمسؤولات المنتخبات والمعينات.

82 - وستساعد الهيئة أيضا على ضمان أن يستمتع إلى مساهمة المرأة في المجتمعات السلمية والشاملة وتتخذ في الاعتبار، وأن يتواجد المزيد من النساء على الطاولة عند اتخاذ القرارات بشأن القضايا الرئيسية، بما في ذلك بشأن السلام والأمن، والعمل الإنساني، والتصدي لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها، والحد من مخاطر الكوارث، والتعافي والقدرة على الصمود.

83 - وستساعد هيئة الأمم المتحدة للمرأة في جمع الشركاء المعنيين والتنسيق بينهم لضمان مساهمة المنظمات النسائية في أعمال التصميم والصياغة وصنع القرار والتنفيذ والرصد الخاصة بخطط التنمية الوطنية واستراتيجيات الاستجابة الإنسانية والسياسات وخطط العمل القطاعية والقوانين وقرارات التمويل وفقا للقوانين الوطنية. ويشمل ذلك تيسير الحوارات والمشاورات وإنشاء أطر مساءلة ذات صلة على الصعيدين الوطني والمحلي ومنتديات تتيح أن تشارك المرأة خبراتها وتعبّر عن احتياجاتها وأولوياتها.

84 - وستواصل الهيئة أيضا دعم منظمات المجتمع المدني والمنظمات النسائية من خلال توفير التمويل المخصص والمرن؛ وبناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية؛ والمشاركة الهادفة في مجموعة من منتديات السياسات والشراكات التي يمكن للهيئة الوصول إليها، لتمكينها من تقديم الدعم المباشر لجميع النساء والفتيات وتمكينهن من أجل إسماع صوتهن واضطلاعهن بدورهن الفاعل ممارسة قيادتهن. وستواصل هيئة الأمم المتحدة للمرأة ضمان إدماج معارفهن وخبرتهن القائمة على الممارسة إدماجا كاملا في تنفيذ الخطة الاستراتيجية، فضلا عن الدعوة إلى إسماع أصوات المجتمع المدني في المجالات الحكومية الدولية على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، بما في ذلك الدورة السنوية للجنة وضع المرأة.

85 - النتيجة العامة المرجوة: يُسمع المزيد من النساء والفتيات صوتهن ويضطلعن بدورهن الفاعل ويمارسن قيادتهن، بما في ذلك من خلال بيئة تمكينية تدعم المنظمات النسائية والشبابية.

## 6 - إنتاج وتحليل واستخدام الإحصاءات الجنسانية والبيانات المصنفة حسب نوع الجنس والمعارف

86 - إن الإحصاءات الجنسانية الجيدة النوعية، والبيانات المصنفة حسب نوع الجنس، والمعارف المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، أمور أساسية لتحقيق خطة المساواة بين الجنسين. ومن شأن

(26) على نحو ما أكدت لجنة وضع المرأة من جديد في دورتها الخامسة والستين (E/CN.6/2021/L.3).

تعزيز إنتاج وتحليل واستخدام الإحصاءات الجنسانية والبيانات المصنفة حسب نوع الجنس أن يمكن هيئة الأمم المتحدة للمرأة من الوفاء بولايتها الثلاثية والنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

87 - وسيشمل هذا العمل تهيئة بيئة تمكينية لزيادة إنتاج الإحصاءات الجنسانية والبيانات المصنفة حسب نوع الجنس وتحسين إمكانية الاطلاع عليها. وتعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع شركاء الأمم المتحدة المعنيين لدعم الدول الأعضاء في سد الثغرات الرئيسية في البيانات عبر إطار أهداف التنمية المستدامة وزيادة استخدام البيانات والمعارف لإثراء وضع وتنفيذ السياسات والبرامج المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

88 - وستدعم الهيئة كذلك جمع بيانات قابلة للمقارنة لسد الثغرات في البيانات المتعلقة بأعمال المرأة غير المدفوعة الأجر في مجال الرعاية، وإمكانية حصولها على عمل لائق، وانتشار العنف ضد النساء والفتيات. وسيشمل ذلك تعزيز قدرات مستخدمي البيانات ومنتجها من خلال التدريب، بما في ذلك التدريب على استخدام مصادر البيانات غير التقليدية (النكاه الاصطناعي ونظم المعلومات الجغرافية والبيانات الضخمة). وسيشمل أيضا زيادة توافر إحصاءات وتحليلات مصنفة عن أوجه عدم المساواة المتقاطعة، وإنتاج بحوث وأدلة متميزة عن السياسات الداعمة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، لسد الثغرات المعرفية الحرجة والوفاء بمبدأ "عدم ترك أحد خلف الركب". وستستكشف هيئة الأمم المتحدة للمرأة استخدام البيانات الضخمة وتطورها للنهوض بقياس الأثر.

89 - وستقود هيئة الأمم المتحدة للمرأة الجهود الرامية إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني في إنتاج البيانات واستخدامها وتوافرها على نطاق منظومة الأمم المتحدة من خلال الاضطلاع بقيادتها في الآليات المشتركة بين الوكالات المتعلقة بالبيانات ومن خلال تنفيذ استراتيجية استخدام بيانات الأمم المتحدة، إلى جانب الشراكات مع مكاتب الإحصاءات الوطنية، والآليات الوطنية للمساواة بين الجنسين، ومنظمات البحوث، ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

90 - النتيجة العامة المرجوة: يتم إنتاج وتحليل واستخدام إحصاءات جنسانية وبيانات مصنفة حسب نوع الجنس ومعارف لإثراء عملية وضع السياسات وجهود الدعوة والمساءلة عن تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

## 7 - التنسيق على نطاق المنظومة من أجل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

91 - تقود هيئة الأمم المتحدة للمرأة جهود المساءلة على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في جميع القطاعات، وتنسقها وتعززها. وأظهرت هيئة الأمم المتحدة للمرأة ريادتها الفكرية وقدرتها على التنسيق إذ قادت بفعالية استجابة منسقة على نطاق المنظومة للتصدي لجائحة كوفيد-19 من خلال تعبئتها للأدلة والخبرات التقنية وجهود الدعوة لوضع المساواة بين الجنسين في محور الاستجابة.

92 - وستزيد هيئة الأمم المتحدة للمرأة بشكل كبير من عملها التنسيقي في الأمم المتحدة. وسيشمل هذا العمل ما يلي: الاستفادة من دورها القيادي في تعزيز المساءلة على نطاق منظومة الأمم المتحدة عن العمل المتعلق بالمساواة بين الجنسين، من خلال هيئات وآليات التنسيق المشتركة بين الوكالات على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني؛ ودعم تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع السياسات والبرامج في منظومة الأمم المتحدة، من خلال توفير التوجيه والخدمات لتعزيز القدرات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة؛

وضع أطر للمساءلة تتألف من معايير منسقة ومتفق عليها في هذا الصدد. ومن الأمثلة على ذلك دعم التطبيق الموحد لمؤشرات المساواة بين الجنسين ووضع أهداف مالية ذات صلة، بما في ذلك رصد المخصصات والنفقات المتصلة بالمساواة بين الجنسين وتتبعها.

93 - وستواصل هيئة الأمم المتحدة للمرأة، تماشياً مع ولايتها، دعم تنفيذ استراتيجية الأمين العام بشأن التكافؤ بين الجنسين على نطاق المنظومة، التي تهدف إلى تحقيق التكافؤ بين الجنسين في منظومة الأمم المتحدة بحلول عام 2028. ويشمل ذلك توفير التوجيه الاستراتيجي والدعم التقني والرصد والإبلاغ عن حالة التوازن بين الجنسين داخل منظومة الأمم المتحدة ودعم تنفيذ المبادئ التوجيهية لتهيئة بيئة تمكينية والمبادئ التوجيهية الخاصة بالميدان على نطاق المنظومة. وستواصل الهيئة أيضاً قيادة وتنسيق شبكة جهات التنسيق المعنية بالشؤون الجنسانية على نطاق منظومة الأمم المتحدة، ودعم فرقة العمل التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين والمعنية بالتصدي للتحرش الجنسي داخل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة.

94 - وستستفيد هيئة الأمم المتحدة للمرأة أكثر من ولايتها التنسيقية على نطاق منظومة الأمم المتحدة لدعم تحقيق النتائج ورصدها بشكل منهجي والإبلاغ عنها في المجالات المواضيعية الرئيسية، بما في ذلك من خلال ما يلي: قيادة البرامج المشتركة والمشاركة فيها للنهوض بالمعايير والنتائج في مجال المساواة بين الجنسين؛ وتحفيز الدعم المتكامل للسياسات بما يتماشى مع الأولويات المواضيعية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة؛ والنهوض بالعمليات المشتركة والأنشطة المشتركة بين الوكالات لإنتاج البيانات المصنفة حسب نوع الجنس وإجراء التحليل الجنساني وقياس النتائج. وستواصل هيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضاً قيادة العمليات على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن الاستجابة وبشأن درء العنف ضد النساء والفتيات ومكافحته.

95 - وستدعو الهيئة إلى تعميم مراعاة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وإيلانهما الأولوية في الآليات المشتركة بين الوكالات والمنتجات والعمليات والقرارات المتعلقة بالمسائل المتصلة بحقوق الإنسان، والحوكمة، والانتخابات، وتمويل التنمية، والصحة، بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية، وسياسات الاقتصاد الكلي، واقتصاد الرعاية، والعمالة، وريادة الأعمال، وغير ذلك من المجالات ذات الصلة.

96 - وستسق الهيئة أنشطة المنظومة بشأن المرأة والسلام والأمن، بما في ذلك بصفتها رئيسة للجنة الدائمة للأمم المتحدة المعنية بالمرأة والسلام والأمن وبصفتها أمانة مكتب الشؤون الجنسانية للفرق المرجعي التابع للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات المعني بالمسائل الجنسانية والعمل الإنساني، وستدعم تعميم مراعاة المنظور الجنساني في خطة عمل الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث من أجل زيادة القدرة على مواجهتها. ومن خلال هذه الآليات، تدعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة وضع القواعد والمعايير واعتمادها، وتعزيز المساواة عن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في هذه القطاعات على الصعيد العالمي والإقليمي والقطري.

97 - وستضع هيئة الأمم المتحدة للمرأة ترتيبات مؤسسية وميزانيات وخطط عمل مرتبطة بها مكرسة لدورها التنسيقية بما في ذلك في المجالات المواضيعية، لضمان تحقيق النتائج، وحصرها، وإبلاغها بانتظام.

98 - وعلى الصعيد القطري، ستدعم الهيئة الأفرقة القطرية، تحت قيادة المنسقين المقيمين، لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات من خلال تعزيز وتسريع خطى تعميم مراعاة المنظور الجنساني، بما في ذلك من خلال بدء العمل بسجل أداء أفرقة الأمم المتحدة القطرية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في إطار خطة العمل على نطاق المنظومة. وستواصل الهيئة أيضاً الاضطلاع بدور قيادي في

عقد تحالفات قائمة على القضايا بشأن المساواة بين الجنسين تكون مدفوعة بالطلب ومتوائمة مع أولويات أفرقة الأمم المتحدة القطرية.

99 - النتيجة العامة المرجوة: تساهم منظومة الأمم المتحدة بشكل متنسق ومنهجي في إحراز تقدم في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات.

## سادسا - نموذج أعمال عالي التأثير لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في عقدها الثاني

100 - أعادت هيئة الأمم المتحدة للمرأة النظر في نموذج أعمالها، وأعدت تصور إطار فعاليتها وكفاءتها التنظيميتين من أجل دعم تحقيق المساواة بين الجنسين ومواءمة الأهداف الداخلية والخارجية، والحوافز، والنهج الإدارية، والإبلاغ. وتدرك هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن طرق عملها الداخلية يجب أن تتكيف مع السياقات الخارجية المتغيرة، وكذلك مع الاحتياجات والتوقعات المتطورة، وهذا ينطبق بشكل خاص على القدرة على الاستجابة بطريقة سريعة للحالات الناشئة والملحة. وتلتزم هيئة الأمم المتحدة للمرأة بتعزيز فعاليتها وكفاءتها التنظيميتين، مع تسريع خطى تحولها المؤسسي، في ظل المساءلة، لضمان الاستدامة المالية للهيئة وتطوير نموذجها التشغيلي من أجل الوفاء بولايتها بشكل أفضل.

101 - وسيرتكز التحول المؤسسي على مبدأ القيادة المشتركة والتطلع إلى التميز التنظيمي لبلورة نسخة الجيل الثاني للمنظمة، أي هيئة الأمم المتحدة للمرأة في عقدها الثاني، لإعداد الهيئة للعقد الثاني من عمرها. وستطبق هيئة الأمم المتحدة للمرأة منهجية السجل المتكامل لقياس الإنتاج لتنفيذ إطار فعاليتها وكفاءتها التنظيميتين، بما يكفل المواءمة الكاملة للقرارات الخارجية وتكاملها في المجالات الخمسة لإدارة الأداء التنظيمي، وهي: الأداء القائم على المبادئ؛ والنهوض بالشراكات وتوفير الموارد؛ والتحول المؤسسي؛ وتمكين الأفراد؛ والمنتجات والخدمات والعمليات.

### 1 - ضمان مساءلة المنظمة من خلال الأداء القائم على المبادئ

102 - اعترافا بأهمية اتباع مبدأ مردود المال المنفق في تحقيق النتائج بكفاءة وفعالية، تلتزم هيئة الأمم المتحدة للمرأة بإجراء تحسينات مستمرة، وإنشاء منظمة مسؤولة وجديرة بالثقة تدير مواردها المالية والموارد الأخرى بحكمة وتمشيا مع طموحاتها البرنامجية والتزاماتها الائتمانية. واستنادا إلى النتائج المستخلصة من التقييمات وعمليات مراجعة الحسابات التي تعيد بأن هناك مجالا لتعزيز هياكل ضمان الجودة والمساءلة والإبلاغ، فإن هذه مجالات تركيز رئيسية في إطار الأداء القائم على المبادئ.

103 - ويشمل الأداء القائم على المبادئ الالتزام بتعزيز إطار المساءلة والحوكمة في المنظمة، ومراجعة العمليات الرئيسية في إطار جهود التحول المؤسسي الجارية، بما في ذلك العمليات والنظم التي تعزز الروابط بين التخطيط والميزنة والنفقات والنتائج. وبالتالي، فإن الإدارة الفعالة والقوية القائمة على النتائج، وضوابط الإدارة المالية، والشفافية الداخلية والخارجية للبيانات المالية، وتقديم التقارير الدقيقة في الوقت المناسب إلى المانحين، ونظم المعلومات المستجيبة والأمنة، والاستدامة البيئية، وانخفاض البصمة الكربونية، والأمن المادي، تشكل معا حجر الزاوية لنهج هيئة الأمم المتحدة للمرأة في مجال الحوكمة والمخاطر والامتثال، أي الأداء القائم على المبادئ في الخطة الاستراتيجية.



104 - وستواصل هيئة الأمم المتحدة للمرأة البناء على جهودها الرامية إلى النهوض بخارطة الطريق التنظيمية التي وضعتها للارتقاء بإطارها لإدارة المخاطر وعملياتها ذات الصلة. وتشمل الإجراءات المقررة على المدى المتوسط إلى الطويل، ضمن أمور أخرى، دمج إطار لضمان إدارة المخاطر يتضمن مؤشرات ملموسة لقياس التقدم المحرز، وتحسين الحوكمة في مجال إدارة المخاطر من خلال تعزيز النظم والعمليات، وتحديد وكشف مدى تقبل المخاطر ومدى تحملها لدى المنظمة، فضلا عن تعزيز القدرات دعما لثقافة أقوى للتوعية بالمخاطر.

## 2 - النهوض بالشراكات وتوفير الموارد

105 - تحتاج هيئة الأمم المتحدة للمرأة، إضافة إلى تنفيذ ولايتها من خلال التأثير على شركاء مختلفين وأكثر عددا لدعم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، إلى النهوض بالشراكات لأغراضها الخاصة ولتوفير الموارد. وتركز الهيئة على إقامة تحالفات جديدة مع الشركاء غير التقليديين، وإشراكهم في العمل الجماعي، فضلا عن السعي إلى التأثير على استخدامهم للموارد. ويشمل ذلك الاستفادة من المنتديات العالمية للاتصال والدعوة التابعة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة وزيادة العمل مع وسائل الإعلام والأوساط الأكاديمية وعالم الرياضة والمحسنين والمؤثرين من المشاهير لضمان أن تقود هيئة الأمم المتحدة للمرأة الحوار العالمي بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وعلاوة على ذلك، تركز الهيئة على زيادة تمويل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على الصعيد العالمي، داخل منظومة الأمم المتحدة، وعلى الصعيد الداخلي. وستسعى هيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضا إلى توسيع نطاق مجموعة الموارد المتاحة لتحقيق المساواة بين الجنسين من خلال استكشاف الابتكارات وتوسيع نطاق الشراكات مع المؤسسات المالية الدولية والتأثير على إعداد الميزانيات الوطنية.

## 3 - النهوض بالتحول المؤسسي

106 - يؤكد النهج المتبع في بناء هيئة الأمم المتحدة للمرأة في عقدها الثاني على الصلات بين التخطيط الاستراتيجي والميزنة وتعبئة الموارد، وكذلك على مواءمتها لتحسين التنسيق والنتائج. ويكمن الهدف في مساعدة الهيئة على أن تصبح منظمة معرفية تعمل في إطار شبكي وبنية مصفوفية على الصعيد العالمي، وترتبط بشكل أفضل بين القدرات السياساتية العالمية والمحلية، وتوفر المشورة السياساتية العالية الجودة بالقرب من المستفيدين، وتكون معدة لتحقيق النتائج حيث تشتد الحاجة إليها، أي في الميدان.

107 - وستركز هيئة الأمم المتحدة للمرأة على أفضل الممارسات في نهج تخصيص الموارد، مع التعامل مع التمويل المتاح على أنه استثمارات حفازة للدفع بنمو المنظمة والابتعاد تدريجيا عن نماذج التمويل التقليدية الثابتة. وهذا يتماشى مع نموذج أعمال هيئة الأمم المتحدة للمرأة الذي تم تنقيحه، والذي من شأنه: أن يحفز النمو الاستراتيجي المقرر؛ وأن يكون أكثر صرامة في استرداد التكاليف؛ وأن يستفيد تماما من الفرص المتاحة للتعاون بين الوكالات وتبسيط الممارسات التشغيلية، بما في ذلك من خلال الخدمات المشتركة والاعتراف المتبادل الذي يتيح إصلاح الأمم المتحدة. وفي المستقبل، ستركز القيادة بشكل أقوى على إدارة الأداء التنظيمي وإعادة توازن الموارد في اتجاه الميدان، كما هو مشار إليه في وثائق الميزانية المتكاملة ذات الصلة.

108 - وستواصل هيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضا عملها على توحيد تصنيفات المكاتب القطرية والإقليمية وفي المقر الرئيسي، مع ضمان حضور المنظمة حيثما تمس الحاجة إلى مساهماتها. ومن أجل تحسين إدارة

المعرفة والابتكار، ستتجه الهيئة نحو منتجات معرفية موحدة بقدر أكبر دعماً لتحقيق نتائج برنامجية أكثر كفاءة وفعالية.

109 - وستعمم هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدروس المستفادة من أشكال عملها الجديدة استناداً إلى الطريقة الهجينة التي تفرصها جائحة كوفيد-19 لكي تتحول إلى منظمة أحدث وواعية بالمناخ ومرنة تتبنى طرق عمل جديدة. وستواصل هيئة الأمم المتحدة للمرأة تعزيز نهج وطرائق العمل في الإطار الشبكي لتنفيذ المشاريع المؤسسية، بإدماج أدوات التشغيل الآلي والذكاء الاصطناعي، وتعزيز مصفوفة عالمية، لضمان تحقيق المساءلة الفنية والإدارية في جميع البلدان، وداخل المناطق، وعلى نطاق المنظمة.

#### 4 - تشكيل قوة عاملة متنوعة ومنتجة والنهوض بثقافة شاملة في هيئة الأمم المتحدة للمرأة

110 - تسعى هيئة الأمم المتحدة للمرأة لأن تكون منظمة تحقق النتائج من خلال ثقافة وقيادة شاملتين تجسدان مبادئ القيادة الأخلاقية والتحويلية والمشاركة. وتطمح هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى أن تكون جهة التوظيف المفضلة التي تقدر وتنشئ كادراً متنوعاً وعالي الأداء من الموظفين الذين يجسدون قيم الأمم المتحدة.

111 - ودعماً لتحقيق هذه الطموحات، ستواصل هيئة الأمم المتحدة للمرأة تقديم خدمات استباقية وفعالة وموجهة نحو العملاء، داخلياً، إلى مكاتبها لإيجاد بيئة عمل عالمية منتجة وتعاونية. وعلى الصعيد الداخلي، ستواصل هيئة الأمم المتحدة للمرأة تعزيز مهارات قياداتها وموظفيها لزيادة الوعي بالأداء وتعزيز ثقافة المساءلة من أجل تلبية احتياجات بيئة عمل معقدة ومتغيرة وشاققة. وستعزز هيئة الأمم المتحدة للمرأة قدرات القيادات والأفرقة من أجل تعزيز التغيير الفردي والجماعي والنظمي بما يتيح ويعزز بيئة قوامها التعلم المستمر، والتكيف والتفكير، والقيادة المشتركة، والاشتراك في صنع القرار. وسيشجع ذلك عمليات شاملة وتشاركية لصنع القرار والاعتراف الصريح بديناميات القوة والتحيز اللاشعوري بما يتيح إيجاد منظمة أكثر فعالية ذات قوة عاملة متنوعة ومنتجة.

112 - وتظل هيئة الأمم المتحدة للمرأة ملتزمة بزيادة التنوع والتصدي للتمييز في مكان العمل من خلال التواصل المنتظم مع القوة العاملة، ودعم إدارة المواهب على الصعيد العالمي، وزيادة تعزيز نهج التوظيف، مع ضمان وضع السياسات وآليات الدعم. وتلتزم هيئة الأمم المتحدة للمرأة التزاماً كاملاً بتعميم إدماج منظور الإعاقة في جميع مراحل عملها، تمسحاً مع استراتيجيتها المؤسسية بشأن إدماج منظور الإعاقة، واستراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

113 - ومع إدراج منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي في الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لعام 2020، سيظل التصدي لسوء السلوك الجنسي أولوية لمنظومة الأمم المتحدة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وسترصد الهيئة تنفيذ إطار الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي من خلال خطط العمل المؤسسية والإقليمية والقطرية وشهادات الإجراءات المطلوبة في مجالي الوقاية والتصدي.

#### 5 - المنتجات والخدمات والعمليات المعيارية والتشغيلية والتنسيقية الفعالة

114 - سوف تستثمر هيئة الأمم المتحدة للمرأة في النهج البرنامجية الموحدة، والمنتجات المعرفية، وعروض الخدمات من أجل تحقيق الأثر على نطاق واسع، مع تكييف عروض خدماتها، بالتعاون مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية، للاستجابة للحقائق والأولويات الوطنية. واعترافاً بعالمية ولايتها وبأنه لم يحقق أي بلد المساواة بين الجنسين بشكل كامل، فإن هيئة الأمم المتحدة للمرأة ستستغل دورها كجهة عالمية رائدة للفكر

لاستكشاف إمكانية عرض خدمات استشارية مقابل رسوم لمساعدة الشركاء خارج سياقات البرامج التقليدية وبناء على طلبهم على تطبيق الخبرة التقنية والسياساتية والبرنامجية على سياقاتهم المحلية.

115 - وستركز برامج هيئة الأمم المتحدة للمرأة على برامج مشتركة وأكبر حجما وأكثر تأثيرا تهدف إلى تحقيق تغيير منهجي وتحويلي وتتعد عن المشاريع الصغيرة المستقلة. وستعزز هيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضا طرائقها لتقديم المنح واختيار الشركاء لدعم التغيير التحويلي بشكل مشترك. ومن شأن تدابير تحسين سير الأعمال لاستخدام الموارد الشحيحة بكفاءة، المرتبطة بالوجود العالمي للهيئة، أن تسرع هذه الجهود. ومن أجل تحسين المرونة وسرعة الاستجابة وقابلية التوسع، تستكشف هيئة الأمم المتحدة للمرأة طرائق الخدمات المشتركة التي تهدف إلى تحسين الخدمات التي تقدمها المنظمة، وإضافة قدرات احتياطية للاستجابة السريعة للكوارث والتعافي منها، وتمكين المنظمة من التوجه إلى تقديم الخدمات التي تركز على الميدان. وستشدد الهيئة على الأدوار والمسؤوليات المتميزة في توفير ضمان الجودة التقنية على الصعيدين القطري والإقليمي وفي المقر.

## سابعاً - الرصد والإبلاغ والتقييم

116 - ترصد هيئة الأمم المتحدة للمرأة النتائج الإنمائية ونتائج إطار الفعالية والكفاءة التنظيميتين من خلال تتبع التقدم المحرز في ضوء المؤشرات الواردة في الإطار المتكامل للنتائج والموارد. وستكون المؤشرات على مستوى الأثر مؤشرات عالمية تستند، إلى أقصى حد ممكن، إلى إحصاءات رسمية وطنية قابلة للمقارنة وموحدة. وستستخدم هيئة الأمم المتحدة للمرأة منصة إلكترونية متاحة عالمياً لرصد النتائج في ضوء المؤشرات الواردة في الإطار المتكامل للنتائج والموارد، والإبلاغ عنها، وستستخدم البيانات التي تجمع عن تنفيذ برامجها وتصنف من خلال هذه المنصة في التقرير السنوي الذي تقدمه المديرية التنفيذية إلى المجلس التنفيذي. وسيتم توفير القيم المحددة لخطوط الأساس والأهداف والمعالم لكل مؤشر من مؤشرات الإطار المتكامل في عام 2022، بعد إجراء التحقق من صحة البيانات لدى المكاتب الميدانية. وتمشيا مع الدروس المستفادة من تنفيذ الخطة الاستراتيجية السابقة، ستواصل هيئة الأمم المتحدة للمرأة تعزيز آليات الرصد والرقابة الداخلية، مع إيلاء اهتمام خاص لقياس النتائج على مستويي الأثر والنواتج والإبلاغ عنها.

117 - ودعماً لإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية واستجابة لنداءات الدول الأعضاء في الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات، ستعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة عن كثب مع الشركاء الرئيسيين للأمم المتحدة على رصد النتائج الرئيسية والإبلاغ عنها، استناداً إلى المؤشرات المشتركة المحددة في إطار رصد الاستعراض الشامل والإطار المتكامل للنتائج والموارد. وسيجرى استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية في موعد أقصاه عام 2023، وسيضمن الدروس المستفادة من السنتين الأوليين من التنفيذ، فضلاً عن توجيهات الدول الأعضاء المتعلقة بمتابعة الاستعراض الشامل.

118 - وستقوم دائرة التقييم المستقل بوضع وتنفيذ خطة تقييم مؤسسي للفترة 2022-2025 من أجل تقييم النتائج الإنمائية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة والفعالية والكفاءة التنظيميتين. وستوفر إطاراً يتم بموجبه بانتظام إعداد أدلة التقييم، بما في ذلك بشأن أهمية العمل في إطار الخطة الاستراتيجية واتساقه وفعالته وكفاءته وأثره واستدامته. وستقوم دائرة المراجعة الداخلية للحسابات بوضع وتنفيذ استراتيجية المراجعة الداخلية للحسابات والاستشارات للفترة 2022-2025 لتوفير ضمان مستقل بشأن الحوكمة في هيئة الأمم المتحدة

للمرأة وإدارتها للمخاطر وضوابطها وتقديم توصيات لتحسين أدائها ومساءلتها. وسوف تستخدم نتائج وتوصيات التقييم والمراجعة الداخلية للحسابات والخدمات الاستشارية في توجيه البرمجة وصنع القرارات.

## ثامنا - عناصر قرار

119 - قد يرغب المجلس التنفيذي في القيام بما يلي:

(أ) **أن يحيط علما** مع التقدير بمختلف جلسات الإحاطة الإعلامية وحلقات العمل غير الرسمية المعقودة مع المجلس التنفيذي وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين، والعملية الشفافة والتشاورية التي جرت في إطار وضع الخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للفترة 2022-2025؛ ويؤيد الخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للفترة 2022-2025؛

(ب) **أن يطلب** إلى وكالة الأمين العام/المديرة التنفيذية أن تقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام 2022، التقرير المرحلي النهائي عن تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة 2018-2021؛

(ج) **أن يطلب** إلى وكالة الأمين العام/المديرة التنفيذية أن تقدم إلى المجلس التنفيذي، ابتداء من دورته السنوية في عام 2023، تقريرا مرحليا سنويا عن تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025، وأن تقدم تحديثات في دوراته العادية في الأعوام 2024 و 2025 و 2026؛

(د) **أن يطلب** إلى وكالة الأمين العام/المديرة التنفيذية إجراء استعراض لمنتصف المدة للخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للفترة 2022-2025، يتضمن تقييم النتائج المحققة، والفعالية من حيث التكلفة، والتقييمات، والتقدم المحرز في تحقيق رؤية الخطة الاستراتيجية، وعرض النتائج في تقريرها السنوي إلى المجلس التنفيذي في عام 2024.